

في موضع رفع اي بالابتداء الصيرورهما بالتركيب كشي واحد فهو اعلى معهما
 بالرفع وجعلوا الفتحة للمجوع وغير ما ياتي غير مفعول تبت المنع فلا
 مقدم عليه وغير عطوف عليه قال ابن غازي ولو قال المص
 وارتفع وايضاً مطلقاً تفت اسم لا والفتحة زادت افرداً واتصلاً
 لكانا واضحا وحض حكي الاضطرار لاجل وامرأة رديان الجوارف اصله
 فتحذف التركيب او تلبس بن عصفور والمض على ان التعديروا امرأته فحرفت
 لا وتونيت واغظ لا لا مفعول ولا لا اعط ومع حال منه وما اسم
 موصول مفعول ثان اي العمل الذي لتتحقق ودون حال منه وليس بين
 استفهام واستفهام الباطل لاختلاف اللفظ تعرفوا وتكلم قال ابن قاسم
 ويمكن اطلاق لا فتشمل العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس وفي
 كل ذلك تفصيل علمان الاستثنوي واكثر ما يكون تلك اي اثبات الاضطرار التقدي
 لها مع الهمزة فاذا قصد بالاستفهام التوبيخ ويقال اذا كان مجرد استفهام
 عن الشيء حتى توهم التلويح بالغير واقع اما اذا قصد بالاستفهام التمني
 وهو كغيره عند التليل وسيبويه ان هذه بمنزلة تمنى فلا خير لها فيه
 ومنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الفاء اذا تكررت
 وخالفها المازي والمبرداه ملخصا التوبيخ اي التوعيم والفتحة كما في المصباح
 وقال لحوه في التوبيخ التهديد اي التوبيخ على الفعل الماضي
 الا مفعول كمن في الهمزة للاستفهام التوبيخي ولا تامة للمجنس وارتفعوا بها
 والتعديروا في اي موجود وهذا محل المشاهد والارتفعوا لا التفتاح عن العبيد
 وقوله لمن وليت جعل ان يكون طرف الفاعل المصدر والتعديروا وان يكون
 خبر في التبيينية السبب قال في المصباح سبب العبيد يثبت من باب
 ضرب شباها وشبيهة وهو شباها وذلك نصب قبل الهمزة وادفت اعلمت
 والهمز الكبر قال في المصباح همز ما وهو همز من باب نصب اذا كبر
 وضعف الاضطرار كسبب الهمزة للاستفهام ولا انفي الجنس وهو ضار
 اسم دونه محذوف وهو حاصل او موجود وهذا محل الاستشهاد
 وام عاطفة اسمية مستعجلى مثلها منفية واذا ظرف والفى مفعول
 الا في واماني فاعل لاقاة والمعنى ليت شعركه اذا قيلت ما لاقاة امثالي

ألا ع

من

من الموت ابتغى الصبر عن هذه الهمزة ام لها تثبت وجدد وكفى عن الموت
 بما ذكر تسليمة لها ان ياتي لها عمل ما في الاسم اي والضمير لها لان الهمزة
 بمنزلة تمنى وهو لا ضمير له فكذلك ما هو معناه الامام انا وارجو في
 اي الاول ما الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والرفع مراعاة للحا بما مع لا والنصب
 وانث الضير مراعاة لعل التذكير وهذا من الفتحة الموطن قال في التوضيح والقول بان
 باعتبار كون ما الثاني توكيد او بدل خطأ اي لانه لما وصف حنين عن كونه مرادفا فلا
 تذكير كما يشير اليه ما الثاني توكيد او بدل خطأ اي لانه لما وصف حنين عن كونه مرادفا فلا
 قول به لعل يصح كونه توكيد او بدل لعدم مساوئته للاول الا ان في الالف اللحن
 الكثرة التلويح وتعمير اسمها مبنية على الفتح وجملة وفي معنى ادب صفة غير مستطاع
 خبر مقدم ورجوع مبتدأ موصوفه والجملة صفة ثانية لغير واحد لا عند
 سيبويه كالتليل وطالب المازي والمبرد فيكون الخبر عنده هو جملته
 مستطاع رجوعه ويروى بالنصب جواب التمني وهو يفتح اليها التمني وكذا
 الراوي اخرها بما موصدة قبلها هزة بمعنى يصلح وفاعل ضمير العا الذي
 بمعنى المدة واثبات مثلثة بعد الهمزة الاولى اي اخسرت وتيد الفعلاات
 من باب الملكية والتخجيل كما في بد الشرح والشاهد في قوله الا ع حيث اريد
 بالاستفهام مع لامحذوف التمني اذا المراد في بعض النسخ باذ التليلية
 وفي بعض اخرها باذ التليلية قال ابن غازي والشرح اي ان الالف التليلية
 يوهم ظهور المراد في كل قول كقوله وقعت فريدا وليس كذلك بل قد
 يظهر وقد لا يتدبر اذ اول دليل اي قرينة معقولة كذكره في السؤال
 او حاله بان كل عليها الساق نحو فلا توفى له وقالوا الاضطرار على لنا
 لا احدا غير من الله قال في المصباح عار الزوم على امرأته غصبت
 من فعلها والمرأة على زوجها تقار من باب نصب غير او غيره بالفتح قال
 ابن السكيت ولا يقال غير او غيره بل كسراه والمعنى لا احد المتد غصبتا
 من الله على من حرصن لاصباها واصفياها كما عفا الرزح على رضية
 والذكر من الالف مضموع جعل الالف اما لظنه لغيره صدرت احد
 جازهم حرفا مضمومة وهو خلاف الصواب والصواب ان الهمزة صدرت احد
 ويص البتة هكذا وارجو حرم مضمومة في الدرس منها وفي الاضطرار
 تلميح اذ القحاح عرفت ملحقا بغيرها والذكر من الالف مضموع

اي المربع

اي ع

تبعوا

وهو حرف مضمومة اي ناقصة منها ولتمام
 مضمومة الاحكام لاجل وجزءا لعدم
 وجود الالف عندهم الا في الجوسوا
 صيغته